

Distr.: General
3 October 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون
البندان ٤٩ و ٧٠ من جدول الأعمال
ثقافة السلام
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرفني بصفتي رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز أن أرفق طيّه إعلان وبرنامج
عمل طهران المعتمدين في الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز بشأن حقوق الإنسان
والتنوع الثقافي المعقود في طهران في ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في
إطار البندين ٤٩ و ٧٠ من جدول الأعمال .

(توقيع) رودريغو ماليريكا دياز

السفير

الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

إعلان وبرنامج عمل طهران بشأن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي المعتمدان في
الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز بشأن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي المعقود في
طهران في ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

إن الوزراء وسائر رؤساء وفود البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، المجتمعين في
طهران، جمهورية إيران الإسلامية في ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في إطار "الاجتماع
الوزاري بشأن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي"،

أولا - إذ يجددون التزامهم بتشجيع حقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة وحمايتها،
بما في ذلك الحق في صون الهوية الثقافية التي تشكل سمة من السمات المحددة للإنسانية وتراثا
مشتركا للبشرية،

ثانيا - وإذ يشددون على أن التسامح والاحترام الواجب للآخرين وحقهم في حرية
تحديد هجهم الذاتي من أجل تحقيق التقدم والتنمية، هي قيم أساسية وجوهرية بالنسبة
للعلاقات الدولية،

ثالثا - وإذ يسلمون بأن التنوع الثقافي وسعي الشعوب والدول كافة لتحقيق تطورها الثقافي
يشكلان مصدرا لإثراء الحياة الثقافية للجنس البشري إثراء متبادلا،

رابعا - وإذ يؤكدون من جديد المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ويشددون
على جدوى وأهمية مواقف حركة عدم الانحياز القائمة على المبادئ والمتعلقة بجملة أمور من
بينها إقامة علاقات صداقة بين الدول استنادا إلى تساويها في الحقوق، وعلى حق الشعوب
كافة في تقرير مصيرها، هذا الحق الذي يخولها حرية تحديد وضعها السياسي والسعي بحرية
إلى تحقيق تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وإقامة التعاون الدولي عن طريق حل
المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، وعلى احترام
حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يتمتع بها الجميع دونما تمييز على أساس العنصر
أو الجنس أو اللغة أو الدين،

خامسا - وإذ يؤكدون من جديد أيضا تساوي أعضاء الأمم المتحدة في السيادة وضرورة
امتناعهم عن القيام بأي محاولة ترمي إلى تقويض الوحدة الوطنية لدولة ما وسلامة أراضيها
بشكل جزئي أو كلي، الأمر الذي يتعارض وميثاق الأمم المتحدة،

- سادسا - وإذ يؤكدون أن التنوع الثقافي مكسب غال من أجل تقدم البشرية ككل ورفاهها وينبغي الاعتزاز به والتمتع به وقبوله واعتناقه حقيقة مميزة دائمة تشري مجتمعاتنا،
- سابعا - وإذ يسلمون بأن لكل ثقافة عزتها وقدرها الجديرين بأن يُعترفَ بهما وبأن يحترما ويصاناً، وإذ يعربون عن اقتناعهم بأن جميع الثقافات، بثناء تعددها وتنوعها وبما يتركه كل منها من أثر في الأخرى، تشكل جزءا من التراث المشترك للجنس البشري بأكمله،
- ثامنا - وإذ يشددون على أن الالتزام الجماعي بالإصغاء إلى الآخرين والتعلم منهم، واحترام التراث والتنوع الثقافي هي أمور أساسية للحوار والتقدم والنهوض بالإنسان،
- تاسعا - وإذ يعتبرون أن التسامح واحترام أوجه التنوع الثقافي والعنقي والديني واللغوي، وكذلك الحوار المتسم بالإنصاف والاحترام المتبادل بين الحضارات وداخلها، أمور أساسية لإحلال السلام وتحقيق التفاهم والصداقة بين الأفراد والشعوب الذين ينتمون لثقافات ودول مختلفة في العالم، في حين أن مظاهر التحيز الثقافي والتعصب وكرهية الأجانب التي تستهدف الثقافات والأديان المختلفة قد تولد بغضاء والعنف بين الشعوب والدول في جميع أنحاء العالم،
- عاشر - وإذ يؤكدون من جديد أن التسامح ليس واجبا أخلاقيا فحسب، بل شرطا سياسيا وقانونيا أيضا لجعل السلام ممكنا عبر احترام التنوع الكبير للثقافات في عالمنا وطرائق تعبيرنا عن أنفسنا ووسائل تجسيدنا لإنسانيتنا، وقبوله وتقديره،
- حادي عشر - وإذ يؤكدون من جديد أيضا التصميم على الإسهام في حل المشاكل العالمية القائمة عن طريق تعزيز التعاون الدولي بهدف تهيئة الظروف الكفيلة بعدم المساس باحتياجات ومصالح الأجيال المقبلة بسبب أعباء الماضي،
- ثاني عشر - وإذ يتعهدون ببذل قصارى جهدهم لكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية بحيث تتمتع الأجيال المقبلة والحاضرة معا بالحرية الكاملة في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتمكن من صون تنوعها الثقافي والديني،
- ثالث عشر - وإذ يعربون عن قلقهم إزاء الآثار الضارة التي يلحقها بحقوق الإنسان والعدالة والصداقة والحق الأساسي في التنمية عدم احترام التنوع الثقافي والتسليم به،
- رابع عشر - وإذ يشددون على أن عملية العولمة تشكل قوة ضخمة ودينامية ينبغي استغلالها من أجل منفعة جميع البلدان دون استثناء وتطورها وازدهارها،
- خامس عشر - وإذ يستنكرون أي محاولات أو جهود لاستخدام القوة الاقتصادية وسيلة لفرض الهيمنة الثقافية على الآخرين،

سادس عشر - واقتناعاً منهم بأن التنوع الثقافي في عالم يزداد اتجاهاً نحو العولمة ينبغي أن يستخدم أداةً للإبداع والدينامية وتعزيز العدالة الاجتماعية والتسامح والتفاهم وكذلك السلام والأمن الدوليين، لا سبباً موجبا لحدوث مواجهة إيديولوجية وسياسية جديدة،

سابع عشر - وإذ يعلنون أن أي مذهب يستند إلى الإحساس بالتفوق العنصري أو الثقافي إنما هو مذهب زائف علمياً ومدان أخلاقياً ومحفف وخطير اجتماعياً ويجب نبذه بشدة كأحد أسباب الفصل العنصري ومظاهره، وإذ يعربون عن بالغ القلق إزاء عملية اقتلاع الجذور الثقافية التي تتكشف فصولها باستمرار في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل استناداً إلى مثل هذه المذاهب، وذلك على يد السلطة القائمة بالاحتلال،

ثامن عشر - وإذ يؤكدون من جديد أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراكبة ولا يستقيم أحدها بمعزل عن الآخر، وأنّ على المجتمع الدولي أن يتعامل مع حقوق الإنسان على الصعيد العالمي على نحو منصف وعادل، وعلى قدم المساواة وبالقدر نفسه من الاهتمام، وأن من الواجب أن تراعى أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية وشتى الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، وأن من واجب الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية كافةً وحمايتها،

تاسع عشر - وإذ يعقدون العزم على اتخاذ جميع التدابير لكفالة إنشاء نظام دولي ديمقراطي ومنصف قائم على الحوار والتعاون وتعزيز عملية التبادل الثقافي، وعلى منع التجانس الثقافي والهيمنة الثقافية،

عشرين - وإذ يقرون بالدور الأساسي الذي يضطلع به النساء والشباب في تشجيع احترام التنوع الثقافي،

حادي وعشرين - وإذ يؤكدون ضرورة أن تواصل جميع الدول بذل الجهود من أجل تعزيز الحوار وتوسيع آفاق التفاهم بين الحضارات لمنع استهداف ثقافات وأديان مختلفة، والإسهام في حل الصراعات والخلافات سلمياً،

ثاني وعشرين - وإذ يشددون على أهمية أن تُحظر قانوناً أية دعوة إلى البغضاء القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف، وعلى أهمية تنفيذ هذه القوانين،

ثالث وعشرين - وإذ ينددون بمحاولات ربط أي ثقافة بالإرهاب والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان،

يعتمدون برنامج العمل التالي،

الالتزام الدولي باحترام التنوع الثقافي

إن الوزراء وسائر رؤساء الوفود،

- ١ - أكدوا أهمية احتفاظ جميع الشعوب والدول بتراثها الثقافي وتنميته وصونه في جو من السلام والتسامح والاحترام المتبادل على الصعيدين الوطني والدولي؛
- ٢ - شددوا على ضرورة احترام التنوع الثقافي وتحقيق أقصى الفوائد منه بالعمل معا من أجل بناء مستقبل مثمر يسوده الوئام من خلال تطبيق وتعزيز القيم والمبادئ من قبيل العدالة والمساواة وعدم التمييز والديمقراطية والإنصاف والصدقة والتسامح والاحترام داخل المجتمعات والدول وفي ما بينها؛
- ٣ - أشاروا إلى أن عالم اليوم يتكون من دول ذات نظم سياسية واجتماعية وثقافية وأديان جاءت ثمرة لتاريخ كل منها وتقاليده وقيمه وتنوعه الثقافي، يمكن ضمان استقرارها بالاعتراف العالمي بحقها في أن تحدد بحرية نهجها الذاتي لتحقيق التنمية تدريجيا. وشددوا في هذا السياق على أن احترام تنوع هذه النظم وهذا النهج قيمة أساسية ينبغي أن تُبنى عليها العلاقات والتعاون بين الدول في عالم يزداد اتجاها نحو العولمة، وذلك قصد الإسهام في إقامة عالم يسوده السلم ويعمه الازدهار، ووضع نظام عالمي قائم على العدل والإنصاف، وتهيئة بيئة مؤاتية لتبادل التجارب الإنسانية؛
- ٤ - سلموا بأهمية الخصائص القومية والإقليمية وشتى الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، وحثوا جميع الجهات الفاعلة في الساحة الدولية على الإسهام في بناء نظام دولي قائم على الشمولية والعدالة والمساواة والإنصاف والكرامة الإنسانية والتفاهم المتبادل وتعزيز واحترام التنوع الثقافي وحقوق الإنسان العالمية؛
- ٥ - سلموا بأن احترام التنوع الثقافي والحقوق الثقافية للجميع يُسهم في توسيع نطاق تبادل المعارف وفهم الخلفيات الثقافية، وينهض بتطبيق حقوق الإنسان المقبولة عالميا والتمتع بها في جميع أنحاء العالم، وينمّي علاقات مستقرة وودية بين الشعوب والدول في العالم أجمع؛
- ٦ - ناشدوا المجتمع الدولي أن يسعى إلى مواجهة ما تمثله العولمة من تحديات واغتنام ما تتيحه من فرص بطريقة تكفل احترام التنوع الثقافي للجميع؛
- ٧ - أعربوا عن تصميمهم على منع التجانس الثقافي وفرض الثقافة الواحدة في سياق العولمة والحد منهما، وذلك عن طريق تعزيز الحوار والتبادل الثقافي، القائمين على تعزيز احترام التنوع الثقافي ومراعاته؛

٨ - ناشدوا المجتمع الدولي أن يستفيد من منافع العولمة إلى أقصى حد، عن طريق القيام بجملة أمور منها تعزيز وتدعيم التعاون الدولي والاتصالات العالمية من أجل تعزيز فهم التنوع الثقافي واحترامه. وشددوا كذلك على أن العولمة لن تكون جامعة ومنصفة تماماً إلا ببذل جهود دؤوبة وواسعة النطاق لتهيئة مستقبل مشترك يقوم على إحساسنا المشترك بإنسانيتنا بكل ما فيها من تنوع؛

٩ - ناشدوا أعضاء المجتمع الدولي كافة أن يتفادوا معاملة الدول والثقافات الأخرى بطريقة تميز في ما بينها أو تفضل إحداها على الأخرى لأن مثل هذه المعاملة تضر بمبدأ الإنصاف؛

١٠ - سلموا بأن أعمال التعصب والتمييز والقبولية والتنميط العنصري والديني والطائفي هي إهانة للكرامة الإنسانية والمساواة والعدالة، ولا ينبغي التغاضي عنها؛

١١ - ناشدوا أعضاء المجتمع الدولي كافة أن يضمنوا حق الجميع في الحصول على ثقافة خاصة بهم وتنمية تلك الثقافة بشكل مبتكر، فضلاً عن حقهم وواجبهم في معرفة الثقافات الأخرى واحترامها؛

١٢ - أعربوا عن تضامنهم في مواجهة المحاولات المتزايدة لاستحداث نوع جديد من الاستعمار والثقافة الواحدة اللذين يتفشيان خلصة في أوساط الناس فيدمران القيم الأساسية والمبادئ الجوهرية التي تقوم عليها مجتمعاتهم، إذ إن البلدان الصناعية تسعى إلى فرض قيمها وآرائها وأنماطها المعيشية على البلدان النامية، وذلك بما يسيء إلى هويات تلك البلدان الثقافية، لا بل يطمسها؛

١٣ - شددوا على ضرورة وضع سياسات وخطط عمل وتنفيذها، وتشديد التدابير الوقائية وتطبيقها سعياً لتعزيز الانسجام والتسامح بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة لهم؛

١٤ - حثوا أعضاء المجتمع الدولي كافة على تنفيذ تدابير محددة يشارك فيها المجتمع المضيف والمهاجرون من أجل تعزيز احترام التنوع الثقافي وتشجيع معاملة المهاجرين معاملةً منصفة، وعند الاقتضاء وضع برامج لتيسير إدماجهم في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية دون المساس بحقوقهم في العودة إلى وطنهم الأم؛

١٥ - رحبوا بقرار كل من الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بعقد مؤتمر دوربان الاستعراضي في عام ٢٠٠٩، وناشدوا هذا المؤتمر ولجنته التحضيرية تشجيع المناقشات بشأن تعزيز احترام التنوع الثقافي بين جميع البلدان في سياق المكافحة العالمية للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب المتصل بها؛

١٦ - سلموا بأن الاحتلال الأجنبي يحول دون التمتع بحقوق الإنسان الأساسية والحريات الجوهرية. وأدانوا التدابير اللاإنسانية التي تفرضها السلطة القائمة بالاحتلال على الشعب الفلسطيني، بما فيها عمليات إغلاق الحدود وفرض القيود الصارمة على حركة الأشخاص وتدمير المنازل والبنى التحتية الأساسية، ولا سيما المواقع الدينية والتربوية والثقافية والتاريخية، وجميع الأعمال الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعة الجغرافية والتكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل وتدمير تراثهما الثقافي، وناشدوا المجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير الملائمة لوضع حد لهذه الحالة المأساوية التي لا تطاق؛

الحوار والتعاون أمران أساسيان لإثراء عالمية حقوق الإنسان

إن الوزراء وسائر رؤساء الوفود،

١٧ - أكدوا من جديد أن إجراء حوار متسم بالإنصاف والاحترام المتبادل بين الثقافات والحضارات، بما في ذلك في مضمار حقوق الإنسان، من شأنه تيسير النهوض بثقافة يسودها التسامح واحترام التنوع، والإسهام بشكل كبير في تعزيز التعاون الدولي في هذا المضمار؛

١٨ - أكدوا من جديد التزام المجتمع الدولي بتعزيز التعاون الدولي على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة في الفقرة ٣ من المادة ١، وكذلك في الأحكام ذات الصلة بالموضوع من إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ من أجل تعزيز التعاون الحقيقي بين الدول الأعضاء في ميدان حقوق الإنسان؛

١٩ - أكدوا أهمية تشجيع وتطوير الاتصالات والتعاون على الصعيد الدولي في الميادين الثقافية، وأن الحوار بين الثقافات يؤدي بشكل أساسي إلى إثراء الفهم المشترك لمسألة حقوق الإنسان والحيلولة دون فرض ثقافات معينة على الدول؛

٢٠ - ناشدوا جميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية أن تدعم المبادرات المتعددة الثقافات بشأن حقوق الإنسان وتشارك فيها من أجل تعزيز الفهم المشترك لمعايير حقوق الإنسان، وبالتالي إثراء عالمية هذه الحقوق؛

٢١ - كرروا التأكيد على أن جميع حقوق الإنسان متساوية وأن ممارسة أي حق منها لا ينبغي أن تتم على حساب التمتع بحقوق أخرى؛

إرهاف الوعي بمنافع التنوع الثقافي وفهمها

إن الوزراء وسائر رؤساء الوفود،

٢٢ - وافقوا على أن التعليم هو أفضل أداة لزيادة فهم الفوارق الثقافية وتعزيز احترام التنوع الثقافي؛

٢٣ - ناشدوا جميع البلدان أن تضع وتنفذ سياسات تجعل النظم التعليمية تنادي بمبادئ التسامح واحترام الآخرين والتنوع الثقافي؛

٢٤ - ناشدوا أعضاء المجتمع الدولي كافة أن يشجعوا، من خلال التعليم، على التوعية بالقيم الإيجابية للتنوع الثقافي وأن يحسنوا لهذا الغرض تصميم المناهج الدراسية وتثقيف المدرسين على حد سواء؛

٢٥ - شجعوا تضمين المناهج التربوية برامج لدراسة مختلف الثقافات والحضارات، بما في ذلك تدريس اللغات والتاريخ والأفكار الاجتماعية والسياسية لمختلف الحضارات، فضلا عن تبادل المعرفة والمعلومات والمنح الدراسية بين المؤسسات الأكاديمية؛

٢٦ - شجعوا الحكومات على القيام، بوسائل منها التعليم وإعداد مناهج وكتب مدرسية تقدمية، بتعزيز التفاهم والتسامح والصداقة بين البشر على اختلاف أديانهم ومعتقداتهم وثقافتهم ولغاتهم، الأمر الذي يعالج مصادر التعصب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية، وعلى تطبيق المنظور الجنساني عند قيامها بذلك، لتشجيع التفاهم والتسامح والسلام والعلاقات الودية بين الدول وبين المجموعات العنصرية والدينية كافة، إقرارا منهم بأن التعليم على جميع المستويات هو إحدى الوسائل الأساسية لبناء ثقافة السلام؛

٢٧ - حثوا الدول على القيام، بالتعاون حسب الاقتضاء مع المنظمات المعنية، بما فيها منظمات الشباب، بدعم وتنفيذ برامج التعليم العام النظامي وغير النظامي الهادفة إلى تشجيع احترام التنوع الثقافي؛

٢٨ - أكدوا من جديد أهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان كوسيلة هامة لتعزيز قيم التسامح واحترام التنوع الثقافي وتلقيهما. وسلموا في هذا الصدد بأهمية إعداد الأمم المتحدة صكاً دولياً بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان؛

دور وسائط الإعلام

إن الوزراء وسائر رؤساء الوفود،

٢٩ - شددوا على أنه ينبغي لوسائط الإعلام أن تعمل كآلية لتعميم مفاهيم التسامح واحترام التنوع الثقافي والحق في التنمية الثقافية على الصعيد العالمي ولنشر القيم الإنسانية، بدلا من أن تُستخدم أداة لتعميق الاختلافات واختلالات التوازن القائمة في ميداني المعلومات والاتصالات. وناشدوا المجتمع الدولي في هذا السياق أن يبذل قصارى جهده لردم الهوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

٣٠ - شددوا على ضرورة استخدام تكنولوجيا الاتصالات، بما فيها الوسائل السمعية والبصرية والصحافة المطبوعة والإعلام المتعدد الوسائط والإنترنت، من أجل إشاعة رسالة الحوار والتفاهم في أنحاء العالم ووصف أمثلة تاريخية على التفاعل البناء بين مختلف الثقافات والحضارات والترويج لها؛

٣١ - شددوا على رفض أن تمارس سيطرة فكرية وثقافية على بلدان أخرى باستخدام وسائط الإعلام حيث أن ذلك يشيع اتجاهها نحو احتكار الإعلام على نحو يؤدي تدريجيا إلى الحد من الحريات وفرض هيمنة ثقافية؛

٣٢ - سلموا بأهمية وسائط الإعلام في رفع مستوى التفاهم بين جميع الأديان والمعتقدات والثقافات والشعوب، وفي تيسير إقامة حوار بين المجتمعات، وكذلك في تهيئة بيئة مؤاتية لتبادل الخبرات الإنسانية، وحثوا على مواصلة بذل الجهود لتشجيع التفاهم بين الأديان والثقافات والتعاون من أجل السلام والتنمية والكرامة الإنسانية؛

٣٣ - شددوا على ضرورة إعداد استراتيجية عالمية لتعزيز المسؤولية والسلوك الأخلاقي والمهني في أوساط وسائط الإعلام والصحافة المهنية وأنشطتها، الأمر الذي سيسهم بدوره في إشاعة الاحترام الحقيقي والمتبادل في العلاقات الإنسانية؛

المعاهد والأنشطة الثقافية

إن الوزراء وسائر رؤساء الوفود،

٣٤ - سلطوا الضوء على دور المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المعنية في النهوض بمبادئ التسامح واحترام التنوع الثقافي من خلال تنظيم مبادرات وأنشطة ثقافية مناسبة مع إيلاء الاحترام الواجب لقدرات كل منها؛

٣٥ - أكدوا من جديد أهمية دور السياحة وضرورة تعزيزها كآلية فعالة لتشجيع السلام والتفاهم والاحترام المتبادل ولمساعدة الثقافات والشعوب المختلفة على التعارف بشكل أفضل؛

٣٦ - ومع إعرابهم عن تقديرهم للجهود العديدة المبذولة ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة بشكل عام ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشكل خاص من أجل النهوض بالتنوع الثقافي وحقوق الإنسان، شجعوا هاتين الهيئتين على مواصلة إسهامهما في المبادرات التربوية والعلمية والثقافية في هذا الصدد؛

دور المؤسسات الأكاديمية

إن الوزراء وسائر رؤساء الوفود،

٣٧ - شددوا على دور المؤسسات الأكاديمية في إرهاف الوعي بالقيم الإيجابية للثقافات المختلفة واحترام التنوع الثقافي؛

٣٨ - أكدوا ضرورة إشراك المؤسسات الأكاديمية على نطاق أوسع في إثراء الحوار بين الثقافات بشأن حقوق الإنسان، والإسهام في توسيع نطاق تبادل المعارف والفهم المشترك للخلفيات الثقافية؛

٣٩ - ناشدوا جميع رجالات العلم والمؤسسات الأكاديمية والأفرقة الفكرية المعنيين تكثيف جهودهم لتعزيز التفاعل والحوار في ما بينهم بشأن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي، ونشر استنتاجاتهم؛

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني

إن الوزراء وسائر رؤساء الوفود،

٤٠ - شجعوا جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية على القيام بالمبادرات المناسبة لتشجيع الحوار بين الثقافات بشأن حقوق الإنسان؛

٤١ - دعوا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى دعم مبادرات مختلف الجهات الفاعلة من أجل تشجيع الحوار بين الثقافات بشأن حقوق الإنسان وتعميم مسألة حقوق الإنسان والتنوع الثقافي ضمن الآليات والأجهزة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة؛

٤٢ - شجّعوا المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، على التسليم بأهمية التنوع الثقافي وتشجيع احترامه للإسهام في النهوض بالسلام والتنمية وحقوق الإنسان العالمية؛

٤٣ - حثوا المنظمات الدولية المعنية على إجراء دراسات عن الطريقة التي يسهم بها احترام التنوع الثقافي في تعزيز التضامن الدولي والتعاون بين جميع الدول؛

أنشطة المتابعة

إن الوزراء وسائر رؤساء الوفود من البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز،

٤٤ - اتفقوا على توصية رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز بإدراج مسألة حقوق الإنسان والتنوع الثقافي في البرامج والأنشطة الأساسية لحركة عدم الانحياز؛

٤٥ - قرروا في ضوء ما تقدم إنشاء "مركز يُعنى بحقوق الإنسان والتنوع الثقافي تابع لحركة عدم الانحياز" في طهران، يكون بمثابة جهة تنسيق لتعزيز التعاون والحوار بين الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز وكذلك بين هذه الدول وسائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لتحقيق جملة أهداف منها تنفيذ الغايات والمقاصد الواردة في الإعلان وبرنامج العمل هذين.